

اصطلاحات الأصول

[45] عليه فالمحتمل فيه تكليف غير منجز والعقاب فيه مأمون منه. واما الاحتياط
النقلي فقد استدل عليه بعدة اخبار. منها: اخبار التوقف كقوله " صلى الله عليه وآله " : "
قفوا عند الشبهة " وقوله " عليه السلام " : " الوقوف عند الشبهة خير عن الاقتحام في
الهلكة " فيجب الوقوف عملا والاحتياط في كل محتمل التحريم من فعل أو ترك. ومنها: قوله "
عليه السلام " : " إذا خفت ضلالة فان الكف عنده خير من ركوب الاهوال. " ومنها: قوله " عليه
السلام " : " وامر اختلف فيه فرده إلى الله ورسوله - صلى الله عليه وآله وسلم " . ومنها: قوله
" عليه السلام " : " ومن ارتكب الشبهات وقع في المحرمات وهلك من حيث لا يعلم " . الرابع :
الظاهر ان اكثر علمائنا الاخباريين (قدهم) قائلون بالاحتياط النقلي فقط في موارد العلم
الاجمالي بمقتضى الاخبار المتقدمة ، وبعضهم قائل بالشرعي والعقلي كليهما ، واما الاصوليون
قدس الله اسرارهم فمنهم من قال بالاحتياط العقلي فقط وحمل الاخبار السابقة على الارشاد إلى
حكم العقل أو على الاستحباب أو على الاحتياط في المسائل الاعتقادية ، ومنهم من قال بكل
قسمي الاحتياط العقلي منه والنقلي فراجع .
